

# السلطة الفلسطينية تراوح في مربع مأزقها



بان شعب فلسطين هو صاحب الحق الحصري في اختيار قيادته، وأن الاحتلال يريد لهم أن يظلوا رهنا لمطولات التخوين والسجلات العقيمة لكي لا يبرحوا مربع العجز. سببى على أي شخص يفقد عقله ويقتل الإنزال بالظلمة، كائناً من كان. هم جميعاً معنيون بالدفاع عن عباس نفسه، بقناعة وشجاعة، عندما يستهدفه المحتلون والموالون لهم. وليس ذلك استرضاء لعباس، وإنما هو موقف يتخذونه انطلاقاً من قناعتهم

والإعداد. أما الفلسطينيون فقد حافظوا على عقولهم وضمائرهم وأمنياتهم الوطنية المشروعة، وهم شعب متحضر، وصاحب الحق الحصري في اختيار قيادته، لا أن يختارها له غرب أو شرق، أو عرب أو عجم، أو إسرائيل. لا حكم سياسياً لأحد دون شرط الرضا الشعبي ودون المؤسسات الدستورية، وليس في مقدور العالم كله تأمين شرط الرضا الشعبي لرئيس، دون صناديق الاقتراع والمؤسسات الدستورية. ومن دواعي الأسف، أن غياب المؤسسات التي تؤمن انتقالاً سلمياً وطبيعياً للسلطة في حال شعور موقع الرئاسة، هو الذي سيفتح لإسرائيل الباب واسعاً للتدخل في خيار الشعب الفلسطيني لمصادرة حقه في اختيار من يملونه ويحكمونه. عندما ترتكب إسرائيل الخطأ في الحسابات المتعلقة بتمثيل الفلسطينيين وحكمهم، فإنها تعرف أصدقاءها وأتباعها الحقيقيين، وربما يُفاجأ الناس بهم كونهم من غير العناوين المعروفة، وستكون المسألة مجرد إعادة صياغة لبنية الاحتلال وإضفاء نوع من الصيغة السياسية الفلسطينية المزورة على الحكم الاحتلالي لضمان ألا تكون المسألة شبيهة بحل الدولة الواحدة ثنائية القومية.

بالنسبة للنائب محمد دحلان، فهو يعلم أكثر من غيره أن لا جهة في هذه الدنيا تملك الحق في إنزال رئيس على الشعب الفلسطيني بالظلمة. وفي رأيه، وبسبب الشعب الذي يتقبل هكذا إنزال، فهذه مسألة كانت وستظل محسومة، لكن صحافة الاحتلال لا تزال تصر على الترويج لكلام آخر. ولأن التطرف في موالاة إسرائيل، هو من صفات سفير ترامب لدى نتنياهو، فلا يزال الرجل يمارس هوايته وهي إرباك الوضع الداخلي الفلسطيني؛ بالنسبة للوطنيين من أصدقاء ورفاق محمد دحلان في تيار الإصلاح

للأسف، كانت الحال الفلسطينية الداخلية المتردية، تضطر النخب إلى التعليق في كل مرة، على ما يُقال حول دحلان كبديل. فالكارثة الفلسطينية على مستوى الاجتماع السياسي، أنتجت أوضاعاً ملتبسة، تعوم على سطحها بقعة من العناصر، لم يكن سيسمع بها أو بمخارجاتها أحد، لولا منصات التواصل الاجتماعي. فهؤلاء، يتلقفون أو يُلقفون أي كلام، ثم يضحونه إلى "السوشيال ميديا"، لكي ينساق معه البسطاء.

وفي هذا السياق، تسمعهم لا يرون انبساط من النائب محمد دحلان لإخافة الرئيس عباس به. لذا ظلوا يستخدمون اسمه، وكان الأمر البديهي والطبيعي، لو كانوا راغبين فعلاً في أن يتولى دحلان الرئاسة الفلسطينية، أن يداروا نوابهم وأن يخبثوا ما في جعبتهم. وفي الحقيقة هم كانوا ولا يزالون، يرمون الصائرين، ويصطادون ويقتفون.

بهذا المنطق كشفت للفلسطينيين جميعاً، مقاصد إسرائيل من طرح الصحافة الإسرائيلية اسم دحلان كخليفة محتمل. وأول المقاصد وجوهراً، ألا تقوم للكيانبة الفلسطينية قائمة، وألا يتوقف السجل الداخلي حول فرضيات بلا أساس. وفي الحقيقة، لولا حفنة قليلة مؤتورة، من الفلسطينيين، لما كان ضرورياً الاهتمام بما يقوله المحتلون، أو يقوله مستوطن يهودي متطرف، اختاره دونالد ترامب لكي يكون سفيرا للولايات المتحدة لدى إسرائيل.

الداخلية هما الوسيلة المثلى بالنسبة لحاشية عباس، للبقاء في السلطة دون أي اعتبار للحد الأدنى من عناصر الجدارة للنظام السياسي الفلسطيني برمته، بل دون مراعاة للأوضاع السياسية المتغيرة، وتطورات التطبيع العربي مع إسرائيل التي تتطلب سياسات ضامنة لتفادي الخسارة الجسيمة مما يجري. في السنوات الأخيرة، أصبح المحتلون الإسرائيليون بين الفينة والأخرى، يستأنسون بفائض ما انعقد لهم من السرور، بسبب اتصالات عربية قديمة - جديدة، يظنونها تطبيقاً حقيقياً، أو بسبب الانقسام الفلسطيني؛ فيتعمدون التسلي والتلهي بالحديث إما عن عدم وجود طرف فلسطيني صاحب قرار شامل، وإما بالحديث السمج عن ضرورة "إيجاد" قيادة فلسطينية جديدة، ويترجون أسماء أو قصصاً من نسج خيالهم، عن نزاعات فلسطينية على الرئاسة، ويحدون من يريديون ومن لا يريديون.

وفي هذا السياق، تسمعهم لا يرون انبساط من النائب محمد دحلان لإخافة الرئيس عباس به. لذا ظلوا يستخدمون اسمه، وكان الأمر البديهي والطبيعي، لو كانوا راغبين فعلاً في أن يتولى دحلان الرئاسة الفلسطينية، أن يداروا نوابهم وأن يخبثوا ما في جعبتهم. وفي الحقيقة هم كانوا ولا يزالون، يرمون الصائرين، ويصطادون ويقتفون.

بهذا المنطق كشفت للفلسطينيين جميعاً، مقاصد إسرائيل من طرح الصحافة الإسرائيلية اسم دحلان كخليفة محتمل. وأول المقاصد وجوهراً، ألا تقوم للكيانبة الفلسطينية قائمة، وألا يتوقف السجل الداخلي حول فرضيات بلا أساس. وفي الحقيقة، لولا حفنة قليلة مؤتورة، من الفلسطينيين، لما كان ضرورياً الاهتمام بما يقوله المحتلون، أو يقوله مستوطن يهودي متطرف، اختاره دونالد ترامب لكي يكون سفيرا للولايات المتحدة لدى إسرائيل.



عدي صادق  
كاتب وسياسي  
فلسطيني

في لقاء أجرته صحيفة إسرائيلية مع السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، نقلت على لسانه - خطأ - جملة ورد فيها اسم النائب الفلسطيني محمد دحلان، باعتباره خليفة محتملاً لتولي الرئاسة الفلسطينية بعد محمود عباس (85 سنة). وخلال فترة وجيزة، وقبل أن تخرج ردود فعل مقر الرئاسة الفلسطينية، صحح فريدمان الخطأ وأكد أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى طرح دحلان ديلاً، ولا شأن لها بهندسة القيادة الفلسطينية.

بدا أن سفير الولايات المتحدة، وهو في الأصل مستوطن يهودي متطرف اعترضت على تعيينه المنطوق اليهودية في الولايات المتحدة نفسها؛ أراد التلويح لرئيس السلطة الفلسطينية بشبح دحلان وليس التصريح بأن هذه الشبح مطروح أميركياً للخلافة. وفضلاً عن ذلك سارع الناطق باسم تيار الإصلاح في حركة فتح، الذي يترأسه دحلان، إلى الهجوم على السفير الأميركي، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق في اختيار قيادته، وأن دحلان لا يقبل بان تفرضه أي جهة على شعبه، وأن من يتسلم قيادة دون تفويض لن يفلح في عمله.

معنى ذلك أن السفير الذي نقلت على لسانه الجملة الخطأ، يادر إلى تصحيحها، والمعنى بالأمير محمد دحلان رفض المنطق الذي صبغت به الجملة الخطأ، لكن أوساط رئيس السلطة، تصرفوا كمن ينتظرون أمراً جانبياً ينشغلون به للهرب من استحقاقات اللحظة، وأهمها الذهاب فوراً إلى جمع الشمل، وأظلموا هجوماً على النائب محمد دحلان باللغة نفسها التي لم تنتج سوى المزيد من الشقاء للشعب الفلسطيني، ما يبرهن مرة أخرى، على أن السجل الداخلي والخصومات

تستمر المراوحة في المكان على خط سرت - الجفرة وتناكد استحالة الحسم العسكري نتيجة طبيعة الصراع وتعقيدات الأزمة المتفاقمة تحت عناوين التوازنات الدولية والمصالح الخارجية. ولذلك من أجل إيجاد اختراق للمأزق كان لا بد من العودة إلى الحل الليبي - الليبي.

وفي هذا الإطار شجعت واشنطن تحت إشراف الأمم المتحدة انعقاد محادثات برلمانية ليبية - ليبية استضافتها حديثاً مدينة بوزنيقة بالمملكة المغربية، بهدف توحيد المؤسسات السيادية في البلاد، وذلك للمرة الأولى منذ التصعيد العسكري في ربيع 2014. وفي نفس الوقت شهدت مدينة مونترلو بسويسرا اجتماعاً تشاورياً بين الأطراف الليبية - بما فيها ممثلون عن سيف الإسلام القذافي - توافق خلاله المشاركون على إجراء انتخابات خلال 18 شهراً والبدء بإعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

ومن حيث المبدأ ستعقد في جنيف أواخر هذا الشهر اجتماعات لاختيار سلطة جديدة، والتي من المتوقع أن تتسارع وتيرتها ولاسيما بعد إعلان رئيس حكومة الوفاق فايز السراج عن عزمه مغادرة منصبه في أكتوبر المقبل. ومما لا شك فيه يمكن التعويل على هذه التطورات لإنهاء الدوامه الليبية خاصة مع انتقال حركات الاحتجاج الشبابية والاجتماعية من الغرب إلى الشرق، ما يبق أجراس الإنذار أمام القوى المهيمنة والمتحكمة ويعبر عن غضب عميق على الحال التي وصلت إليها البلاد.

بالطبع، كل ذلك لا يعني أننا أمام اختراق كبير لأن تراكم التعقيدات الداخلية والخارجية يجعل الدروب شائكة مع كثرة عدد اللاعبين والحوار والتجاذبات من أجل كسب السباق إلى ليبيا الغنية بمواردها وصاحبة الموقع الجيوستراتيجي المميز، وعلى حساب شعب ليبيا والدولة الليبية.

## الدروب الشائكة نحو الحل الليبي - الليبي

### العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العقبوي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

أن معا. بيد أن الإشارة الأكثر سلبية صدرت عن الجانب التركي عندما أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان، الجمعة 18 سبتمبر الجاري، أن "انقراض مزعجة من قرار فايز السراج، بالتخني عن رئاسة حكومة الوفاق الليبية".

ومن الواضح أن القيادة التركية تفاجت من عدم قيام السراج الطرابلسي باستشارتها وربما كان سبب انحياز أنقرة لباشاغا خصمه المصري، ولأنه لا يمكن أن يستمر من دون الغطاء الأميركي. يتضح أن واشنطن تكاد تعلن صفارة النهاية لهذه المرحلة من الحروب الليبية، لكن ذلك لا يعني أن الدروب لمهدة وسالكة إذ يرجح العديد من المتابعين للشأن الليبي، أن تزيد تلك الخطوة التي تقدم عليها السراج، الغموض السياسي في طرابلس وحتى الاقتتال الداخلي بين الفصائل والمليشيات المتنافسة في الأنتلاف الذي يهيمن على غرب ليبيا.

ومن دون شك، إن تصفية الحسابات بين طرفي النزاع الرئيسيين، وكذلك داخل المعسكر لا تزال قائمة. في هذا السياق، تصر عدة أطراف في الغرب وعدة لاعبين خارجيين على إبعاد المشير خليفة حفتر والقبول بدور مركزي لعقيلة صالح رئيس مجلس النواب الموجود في طبرق. أما من ناحية الشرق فقد اتهم المتحدث باسم الجيش، أحمد المسماوي، رئيس المجلس الأعلى خالد المشري بالخيانة وخدمة جماعة الإخوان المسلمين، التي يعتبر أحد أبرز قياداتها الحالية. هكذا يمكن أن تتراكم العقد الداخلية ولكنها قابلة للتذليل

بشكل أو باخر تهديد مسار طويل لإعادة إنتاج السلطة وبناء الدولة. ومن البديهي أيضاً أن الوصول إلى تفاهات دولية حول شرق المتوسط سيدعم التهديد في ليبيا، والعكس صحيح، فأي انزلاق في الصراع العسكري بشرق المتوسط سيدفع الأمور في ليبيا، نحو التعقيد والتأزم. ويبقى الأهم أن استئناف المفاوضات الليبية يحظى بدعم دولي وأميريكي من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة وهذا في حد ذاته اختراق واعد لإنهاء ماساة طال أمدها.

المغرب إلى لعب دوره الواسطي كونه البلد الحيادي في النزاعات الليبية، واللافت أن ذلك تزامن مع الخطوات الافتتاحية في مونترلو، وسرعان ما أعقب ذلك مسعى فرنسي غير مثمر تركيا إلى قطف ثمار استثمارها في الهلال النفطي. وأسهم في تكريس المراوحة في ما شهده الغرب الليبي من إشكالات بين قطبي الحكم فايز السراج ووزير داخلية فتح باشاغا وكذلك احتجاجات اجتماعية واسعة بسبب بقعة المجتمع المدني وتهالك الخدمات العامة.

وتجدر الإشارة إلى مخاوف من استمرار الجمود السياسي والوضع القائم الذي يحمل عناصر الانفجار نظراً لتوسع تأثيرات الملف الليبي لتتجاوز مصالح ومواقف عدة دول، وهذا يمكن أن يؤخر أي تقدم أو إيجاد حلول على طاولة التفاوض مع استئناف العملية السياسية، وحتى لا يتم انتظار تطورات في الأوضاع السياسية والعسكرية في ليبيا عندما تتوصل الأطراف إلى اتفاقات بشأن مصالحها في سياق تأثيرات الملف الليبي خارج البلاد.

نجد الجانب الأميركي في إحداث نقلة حوارية نوعية بين ممثلين عن الشرق بقيادة عقيلة صالح وممثلين عن الغرب بقيادة خالد المشري من خلال اجتماعات بوزنيقة مستعينة بعودة



في موازاة هذه المناورات الدبلوماسية التي تعطي الفرصة للحل السياسي الليبي، كان التطور الأبرز خارجياً تفجر الصراعات في شرق المتوسط، بين تركيا من جهة واليونان وفرنسا من جهة أخرى، ما نقل تسليط الأضواء من ليبيا نحو المبارزة التركية مع اليونان وقبرص، وذلك يشكل عاملاً شديداً للخطورة بالنسبة إلى مجمل الأمن الإقليمي.

لإنهاء الدوامه الليبية يمكن التعويل على التطورات الأخيرة، خاصة مع انتقال حركات الاحتجاج الشبابية من الغرب إلى الشرق، ما يبق أجراس الإنذار ويعبر عن غضب عميق على الحال التي وصلت إليها البلاد.

لكن ذلك دفع بواشنطن إلى إدارة الدفة في الملف الليبي، وطلبها زيادة صلاحيات بعثة الأمم المتحدة على أمل تسجيل نقاط تقلص النفوذ الروسي وتقطع الطريق على ما يتم ترويجه لناحية تفاهات روسية - تركية (شبيهة باتفاقيات أستانة في سوريا)، وينسحب ذلك أيضاً على تحجيم أدوار الأطراف الأوروبية وتفاذي انقساماتها. ولا تنفصل مساعي الاختراق الداخلي عن حصيلة التطورات المتسارعة منذ زيادة الإنخراط التركي أواخر العام 2019 واتفاق تعيين الحدود البحرية بين أنقرة وحكومة الوفاق، وصولاً إلى انسحاب قوات المشير خليفة حفتر من كل الغرب، مما جعل الملف الليبي شديد الحساسية

وزاد من خشية واشنطن من بولرة تفاهم روسي - تركي تبعاً لمستجدات الميدان إذ تراجع دور الكثير من القوى التي كانت حاضرة في ساحة الصراع العسكري وتحديداً عند تخوم سرت والجفرة.